

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

قال ا [تعالی ([الأمر من قبل ومن بعد) أي من قبل ذلك ومن بعد ذلك فكذلك ها هنا . قالوا ولا يجوز أن يقال لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو واقنسوناه لآنا نقول نحن لا يجوز ندبة الجمع الذي على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قنسون بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه . قالوا ولا يجوز أيضا أن يقال إن هذا يبطل بالمنادى المضاف نحو يا عبد عمرو فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد فكان ينبغي أن يقال يا عبد عمرو بالضم لأن أصله يا عبد عمراه لآنا نقول إنما لم يقدر ذلك في المنادى المضاف لأجل طوله بخلاف المفرد فبان الفرق بينهما .

وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة في قولك يا زيداه والذال في يا زيداه مفتوحة فبقيت الفتحة على ما كانت في يا عبد عمرو كما كانت في يا زيداه والمضموم ها هنا بمنزلة المنصوب والمنصوب بمنزلة المندوب ولا يقال إنه نصب بفعل ولا أداة .

قال والذي يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناع دخول الألف واللام عليه والذي يدل على أنه ليس منصوبا بفعل امتناع الحال أن تقع معه فلا يجوز أن يقال يا زيد راكبا والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعتة على النصب نحو يا زيد الطريف كما يحمل نعتة على الرفع نحو يا زيد الطريف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه مبنى وإن كان يجب في الأصل أن يكون معربا لأنه أشبه كاف الخطاب وكاف الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها .

ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه الخطاب والتعريف والإفراد